Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 328 مايو 2010 جمادى الأول/ جمادى الثاني 1431

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

فشلت التجربة الانتخابية والبحرين على كف عفريت

لم يعد امرا خافيا حالة التداعي السياسي التي تعصف بنظام الحكم في البحرين، خصوصا مع استمرار صدور التقارير الدولية السلبية حول الاوضاع السياسية والامنية في هذا البلد المبتلى. فبعد صدور تقرير منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية في شهر مارس الماضي حول العودة الى ممارسة التعذيب بحق السجناء السياسيين، اصدرت منظمة "فريدوم هاوس" المعنية بمراقبة الحريات العامة تقريرين سلبيين تجاه حكم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، اولهما يعيد تصنيف البحرين من كونها دولة "ذات حرية جزئية" الى دولة "لا تتوفر فيها الحرية"، وثانيهما يطرح ارقاما وحقائق حول تراجع مستوى الحريات وحقوق الانسان على كافة الصعدان. وبدلا من التصدي لهذه السلبيات التي كشفت الوجه الحقيقي لنظام الحكم الخليفي، تواصل القمع السلطوي بمعدلات مرعبة، واصبحت وتيرة الاعتداء على البحرانيين ظاهرة يومية مقلقة لمن يراقب اوضاع البلاد عن كثب.

في هذا الجانب حدثت تطورات عديدة الشهر الماضي. اولها الزيارة التي قامت بها مفوضة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، السيدة بيلي، الى دول مجلس التعاون، وتجربتها القاسية في البحرين. فقد اكتشفت هذه المسؤولة الدولية اساليب النظام البحريني للتعتيم على الحقائق بعد ان استمعت الى تقارير دامغة حول القمع الخليفي لأهل البحرين. ولاحظت السيدة بيل بعينها كيف ان الحاكم ضغط عليها في الساعات الاخيرة من زيارتها للبقاء في قصره ومنعها بذلك من لقاء مجموعة من النشطاء الحقوقيين كانت قد اتفقت معهم على الموعد. وأدركت السيدة بيلي بشكل واضح استراتيجية التعتيم وصدق مقولة ان "البحرين مملكة الصمت" حقا. ومن المتوقع ان تكون لزيارة المسؤولة الدولية اصداء في الدوائر الدولية لان تجربتها في هذا البلد فريدة من نوعها. فقد سمعت تقارير النشطاء وافادات الضحايا وعرفت عن كثب حجم معاناة البحرانيين الخاضعين للاحتلال الخليفي البغيض. لقد كانت الزيارة مناسبة جيدة لتوضيح جانب من الحقائق امام الرأي العام الدولي، وقد فشل النظام في الاستفادة منها وارتكب اخطاء قاتلة من بينها ابقاء الضيفة كأنها سجينة في القصر الخليفي.

اما الازمة الاخرى فتمثلت بتشكيل لجنة وطنية لحقوق الانسان، على امل ان يؤدي ذلك الى اقناع الرأي العام الدولي بجدية الحكم الخليفي في التعاطي مع ملف حقوق الانسان الاسود. وبدلا من اتخاذ اجراءات ضد المعذبين والجلادين، او محاسبة القتلة، او وقف كافة وسائل التعذيب النفسي والجسدي، اعتقد آل خليفة ان جمع الاضداد في ما سمي الهيئة الوطنية لحقوق الانسان سوف يوفر له وسيلة للتباهي والتظاهر بتطوير تلك الاوضاع. فجاء تشكيل اللجنة ليضم عملاء آل خليفة من الذين باعوا ضمائرهم ومواقفهم للشيطان، ورضوا بالوقوف ضد ابناء جلدتهم، وتقديم الدعم وشهادات الزور لنظام يرتكب من الاجرام ما لم يرتكبه غيره من انظمة المنطقة. ان المطلوب لتحسين حقوق الانسان ليس تشكيل لجان تابعة للاحتلال الخليفي، بل السماح للنشطاء بالعمل بحرية خارج اطر الاحتلال. وقد دأب الحاكم وطغمته على التصدي لكل مشروع خير لحماية حقوق الانسان. ويكفي للتدليل على ذلك محاكمة الشاب محمد المسقطي بتهمة تشكيل لجنة حقوقية بدون ترخيص من المحتلين الخليفيين. وقد حكمت المحكمة الخليفية بتغريم السيد المسقطي مبلغا كبيرا من المال لانه يدافع عن حقوق الانسان بدون موافقة الحاكم وطغمته. يضاف ذلك الى اصرار الاحتلال الخليفي على منع العمل الحقوقي المنفصل عن تأثيراته. فقد امر الحاكم بحل مركز البحرين لحقوق الانسان، ما لم يتقدم بطلب اجازة لذلك. وقد رفض الطاغية ذلك الطلب، وسجل اسم المركز كمخالف للقوانين. فما هذه القوانين التي تمنع ممارسة الدفاع عن تلك الحقوق الا باجازة الحاكم. ان المفروض ان تعمل هذه الجهات خارج الاطر السلطوية

التتمة صفحة (8)

* للمرة الاولى في تاريخ الكونجرس الامريكي، عقدت جلسة خاصة للاستماع لعدد من الشهود حول اوضاع حقوق الانسان في البحرين، وذلك يوم الثلاثاء 27 ابريل 2010. وفي ما عدا محمد الانصاري، عضو هيئة حقوق الانسان التي اسستها العائلة الخليفية مؤخرا، لم يكن هناك من بين المتحدثين في الندوة التاريخية من دعم تعذيب البحرانيين او استمرار الاستبداد الخليفي. الندوة نظمتها مؤسسة توم لانتوس لحقوق الانسان، وستكون وقائعها وثائق مسجلة رسميا في سجل الكونجرس. وقدم "الشهود" افاداتهم وهم: جو ستورك، من منظمة هيومن رايتس ووج، محمد الانصاري، عضو هيئة حقوق الانسان التي أسسها الشيخ حمد، كينيث كاتزمان، الاخصائي بشؤون الشرق الاوسط في مكتبة الكونجرس، والسيدة كيتي زوجلين، من منظمة. وترأس جلسة الاستماع عضو الكونجرس السيد جيمس ماكجفرن، نائب رئيس لجنة توم سانتون لحقوق الانسان، وعضوة الكونجرس، دونا ادوارز، عضوة اللجنة .

* في 7 نيسان/أبريل 2010، قامت وزارة الثقافة والإعلام بمنع الدردشة على الهواتف الجوّالة "بلاك بيري" مهددةً المخالفين بالملاحقة القانونية. وقد أجبر الصحافي مهنّد سليمان، الذي ينقل بفضل خدمة "الخبر العاجل" أخباراً يومية تصدر عن أبرز ست صحف في البلاد، على التوقف عن هذا العمل. في هذا الإطار، أعلنت منظمة "مراسلون بلا حدود": "إن حجب هذه الخدمة ليشكل خرقاً مباشراً لحرية الإعلام. وهذه ليست تجربة البحرين الاولى في مجال انتهاك حرية التعبير، فإذا بها تكثف التدابير المبتكرة لفرض الرقابة على مختلف وسائل الإعلام. إننا نطالب السلطات بوضع حد للضغوط المستمرة التي تستهدف شبكة الإنترنت والهواتف الجوّالة في الوقت الحالي. فمن المقلق أن يطال الحظر خدمة هاتفية لأنه يسلّط الضوء على حرص السلطات على ضبط تداول الأخبار بشكل أفضل".

* قال أهالي مدينة حمد في دوار 19، إن ثماني سيارات أمن من المرتزقة داهمت موكب عزاء يوم 26 أبريل عند التاسعة والنصف، واستخدموا قنابل صوتية لتفريق موكب عزاء تابع لمأتم الهداية. وقال أحد المسؤولين عن موكب العزاء إن قوات الأمن حاصرتهم في دوار 21. وفي اليوم الثاني ذهب مسؤول المأتم ليأخذ رخص الخروج فرفضت وتم أعتقاله بتهمه إهانة رجل أمن. وفي سياق متصل قال الموطن محمد خميس من قرية المالكية أن قوات الشغب من المرتزقة توقف المارة وتضربهم وتعتقلهم، وقال وهو صاحب برادة أن قوات الشغب التي لا تجيد اللغة العربية إقتحمت برادته وأعتقلت أحد الباعة ومساعدة بدون أي يكون لهم دخل في المواجهات المستمرة في القرية .

* قامت القوات الأجنبية فجر يوم الثلاثاء 27 أبريل 2010 م بمحاصرة قرية مهزة بأكثر من 40 مركبة مدججة بالسلاح والعتاد وتساندهم ميليشيات مقنعة واقتحموا القرية عنوةً واعتقلوا العشرات وداهموا منزل الحاج أحمد حبيل للمرة الثانية على التوالي بحثاً عن أبنائه المتهمين في قضية الأعتداء على ضابط مدني مسلح كان قد هاجم شاب بالضرب المبرح دون سابق إنذار هذا ولايزال المعتقلين محتجزين ولم يفرج عنهم حتى كتابة هذه الأسطر

عقوبات جماعية ضد القرى والتنكيل بأبنائها

10 ابريل 2010

يتابع مركز البحرين لحقوق الإنسان بقلق شديد التدهور الحاصل على الساحة الأمنية والتصاعد الشديد في انتهاكات حقوق الإنسان، أثناء المواجهات المستمرة والاحتجاجات الشعبية المندلعة في القرى والمناطق البحرينية، وعلى وجه الخصوص تلك المناطق التي يقطنها أبناء الطائفة الشيعية. حيث استمرت القوات الخاصة في الإغارة عليها واستهداف كل من يمشي في تلك القرى من ساكنيها ومن ثم الاعتداء عليهم بالضرب أو الإساءة لهم وشتمهم وإهانة معتقداتهم الدينية. وهي الوسيلة التي تستخدمها السلطات البحرينية في عقابها الجماعي لبعض القرى المحتجة على سياستها.

التنكيل بالأبرياء

وقد تلقى مركز البحرين لحقوق الإنسان مؤخرًا بعض الشكاوي من الكثير من ضحايا هذه السياسة. وفي يوم الجمعة الموافق 12 مارس 2010كان كل من حسين علي عبدالله(20 سنة) وسيد محمد سعيد هاشم (19 سنة) وعلي عيسى علي (19 سنة)[1] خارجين من قرية الدير – جنوبي مطار البحرين الدولي – بسيارتهم عندما أوقفتهم إحدى سيارات القوات الخاصة وأجبرتهم على اللحاق بها إلى مدخل قرية الدير المجاورة. وحال وصولهم للمنطقة المطلوبة، تم إنزالهم ومحاصرتهم بمجموعة من السيارات التابعة لنفس القوات، وعندها تم الاعتداء عليهم بالضرب بالهراوات والركل واللكم. كما اشترك في ضربهم أفراد من الميليشيات المدنية تحت إمرة شخص كان يناديه زملائه بإسم "خالد مرضي". وتم ضرب الضحايا على جميع أنحاء أجسامهم والدوس على أجسادهم بعد انهيارهم أرضًا تعبًا جراء الضرب المتواصل. كما تم إجبارهم على شتم وإهانة بعض الرموز الدينية والسياسة و الحقوقية والتلفظ على أفراد أسرهم ومعتقداتهم الشيعية بكلمات جارحة وبذيئة. وكان يُمعن في ضربهم كلما رفضوا ترديد تلك العبارات والشتائم المطلوبة منهم. وبعد أربع ساعات من الضرب والتنكيل بهم تم إطلاق سراحهم مع تهديدهم بعدم الإفصاح عن ما تعرضوا له أو محاولة المرور في نفس الطريق الذي سلكوه مرة أخرى.

صورة لأحد الضحايا أثناء نقله إلى مجمع السلمانية الطبي بواسطة سيارة الإسعاف وتبدو آثار التعذيب واضحة على ظهره ووجهه

خلفية عن الوضع الراهن

تُحاصَر بعض القرى والمناطق البحرينية بقوات خاصة منذ عدة اشهر وتدعم هذه القوات مليشيات مدنية. وتتشكل هذه القوات والمليشيات التابعة لها من أفرادٍ أجانب تجلبهم الجهات الأمنية كقوات مرتزقة من بعض القبائل في سوريا والأردن واليمن وكذلك من إقليم بلوشستان بباكستان. وتقوم هذه القوات والمليشيات التابعة لها بالإغارة على سكان القرى الشيعية والتنكيل بهم بشكل منتظم. ويُعتقَد أن استهداف القرى بشكل يومي منظم باستخدام قوات أجنبية من خلفية مذهبية سنية يهدف إلى خلق فتنة بين أبناء البلاد من كلا المذهبين وتعميق الخلافات والاحتقانات الطائفية، إلا أن هذه السياسة جوبهت بالرفض التام من سكان البلاد من كلا المذهبين.

وتشهد بعض قرى ومناطق البحرين بوادر انتفاضة شعبية جراء سياسة السلطة في التمييز الطائفي ضد أبناء الطائفة الشيعية والذي ازدادت سرعته ومنهجيته منذ وصول الملك الحالي إلى سدة الحكم، إضافة إلى سياسة التجنيس السياسي بهدف تغيير التركيبة السكانية والاعتقالات المستمرة لأبناء هذه القرى، والتعذيب الممأسس في السجون البحرينية، وتجاهل السلطات لملف العدالة الانتقالية وتهميش دور البرلمان التشريعي والرقابي. وهو المؤسسة التي كان قد بنى عليها الكثير من أبناء هذا الشعب الآمال في حل معظم هذه الملفات العالقة والمسببة للاحتقان.

توصيات

· إيقاف جلب وتدريب واستخدام المرتزقة الأجانب لحل مشاكل البلاد
· تقديم المعتدين ومن تثبت إدانته في انتهاكات مماثلة للمحاكمات وتعويض الضحايا وقراهم المستهدفة
· التوقف عن انتهاج سياسة العقاب الجماعي والتنكيل بأبناء القرى التي تشهد احتجاجات شعبية
· البدء بعملية إصلاح سياسي جدي وصادق لحل الملفات الخلافية العالقة

أخبار متفرقة

* ألقت قوات الأمن مساء أمس (الخميس) القبض على رهائن 7 من منطقة كرزكان، واقتادتهم إلى مركز شرطة مدينة حمد (دوار 17).كان 4 من الموقوفين أخذوا من منزل أحد المطلوبين في قضية مقتل الشرطي ماجد أصغر، فيما تم القبض على الثلاثة الآخرين من الشارع. يشار إلى أن قوات الأمن تتمركز في قرية كرزكان منذ نحو شهر، وذلك من أجل إلقاء القبض على 17 مطلوباً في قضية مقتل الشرطي بعد أن حكمت محكمة الاستئناف العليا على مبرئي كرزكان التسعة عشر بالسجن ثلاث سنوات، ولاتزال الأجهزة الأمنية تبحث عن 17 مطلوباً بعد أن ألقت القبض على اثنين منهم.

* طالبت النيابة العامة في قضية مهاجمة سيارة المجني عليه بزجاجات حارقة، والتي حدثت في 7 مارس/ آذار 2009 وأودت بقتل رجل باكستاني من قبل 10 متهمين، بإنزال أقصى درجات العقوبة التي تصل للإعدام، كما استمعت المحكمة إلى 12 شاهد نفي ذكروا بأن المتهمين لم يكونوا في موقع الحادثة.وقد أرجأت المحكمة المحكمة الكبرى الجنائية برئاسة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة وعضوية القضاة طلعت إبراهيم، ومحمد الرميحي وعلي الكعبي وأمانة سر ناجي عبدالله القضية للمرافعة حتى 23 مايو/ أيار.وقد حضر تسعة متهمين من أصل 10 متهمين وبرفقتهم المحامون محمد التاجر ومحمد ميلاد ومحمد مدن وأحمد العريض، الذين استجوبوا شهود النفي البالغ عددهم 12 شاهداً.

وقد ذكر الشاهد الأول أن المتهم الأول يعرفه معرفة سطحية، وأنه مساء الواقعة كان معهم منذ الساعة 8 مساء وحتى 11 مساء، يلعبون كرة القدم.

وقال شاهدا المتهم الثاني وهما صديقاه إنهم كانوا في النادي البحري في منطقة المنامة منذ المغرب من مساء يوم الواقعة وحتى يوم ثاني، وأضاف أحد الشاهدين أنه تلقى اتصال من والدته التي طلبت منه عدم الرجوع لمنطقة المعامير بسبب وجود أحداث أمنية.

زوجة المتهم الثالث ذكرت بأنها اتصلت بزوجها المتهم الثالث لكي يصطحبها من مكان عملها في مجمع سترة، مضيفة بأن زوجها منذ الساعة التاسعة وخمسة وأربعين دقيقة مساء كان في المجمع وينتظر خروجها من عملها.

الموقف من انتخابات 2010م

استناداً على:

1- أن الشعب مصدر جميع السلطات (التشريعية والقضائية والتنفيذية).
2- حق الشعب في انتخاب من يمثله من أبناءه في هذه السلطات سواء كانت تشريعية أم تنفيذية.
3- حق الشعب في المشاركة واختيار كيفية إدارة ثروات البلاد والشئون العامة فيه من خلال دستور ديمقراطي عصري متوافق عليه.

وبناءاً على ما قام به النظام عملياً من:

1- إلغاء الدستور الشرعي والعقدي الوحيد في 26 أغسطس 1975م.
2- فرض في 14 فبراير من العام 2002م وثيقة كتبها بسرية اسماها "دستور 2002م" دون شرعية شعبية أو دستورية.
3- ألغى الدور الحقيقي في التشريع وصياغة القوانين والرقابة وصيانة المال العام.
4- همش الدور التمثيلي للناخبين من خلال السماح للمعينيين للمشاركة في التشريع والرقابة.
5- تلاعب بالدوائر الإنتخابية ليضمن وجود أغلبية موالية في المجلس المنتخب.
6- عمل على تغيير التركيبة السكانية من خلال تجنيس عشرات الآلاف من جنسيات غير بحرينية وفضلهم على المواطنين الأصليين بأن وفر لهم الوظائف والسكن والخدمات.
7- استعمل المرتزقة الأجانب الذين جلبهم من أقطار عدة وجنسهم في مواجهة التحركات الشعبية المطالبة بالحقوق السياسية والإقتصادية والحريات العامة.
8- وجه المجنسين لأهداف سياسية للمشاركة في العملية الإنتخابية بقصد التلاعب بنتائجها بحيث يضمن فوز الموالين له.
9- شرع قوانين صادر بها الحقوق والحريات العامة (الدينية والمدنية).
10- غيب معاني الحكم الصالح وأصل لعنوانين المكرمات والتزلف مكونا طبقة فاسدة عمل على توزيع الأراضي العامة وثروات البلاد عليها.
11- استحوذ على الأراضي العامة في البر والبحر وحولها لمشاريع خاصة للنخبة الحاكمة.
12- حمى المعذبين والمتورطين في التعذيب وجرائم ضد الإنسانية.
13- أصل عملياً عناوين التمييز الطائفي والعرقي والجندري على مستوى الحقوق السياسية والمدنية من توظيف وتعليم وخدمات وغيرها (التمييز الجندري بين البشر المقصود به الفوارق على أساس الجنس بين الرجل والمرأة).
14- استحوذ على مفاصل السلطات من خلال تعيينات أفراد العائلة الخليفية التي تفوق أي تمثيل آخر في الوزارات والهيئات والمؤسسات الرسمية.

واعتباراً لتجربة السنوات السابقة (2002-2010) من المشاركة في دورتين انتخابيتين نتج عنهما:

1- قيام المجلس المنتخب باقرار قوانين وتشريعات تنتهك حقوق الانسان والمواطنين، في مقدمتها:

أ- قانون التجمعات للعام 2005م.
ب- قانون الجمعيات السياسية للعام 2005م.
ت- قانون استقطاع 1%.
ث- قانون الإرهاب للعام 2006م.

2- فشل المجلس المنتخب في إلغاء أوتعديل قوانين قديمة ولا زالت سارية المفعول وتستخدمها السلطات لمصادرة الحريات ومنها:

أ- قانون الجنسية للعام 1963م.
ب- قانون العقوبات للعام 1976 وتعديلاته.
ت- قانون الجمعيات الأهلية للعام 1989م.
ث- مجموعة القوانين التي صدرت قبيل انتخابات 2002م ومجموعها 56 قانوناً، من ضمنها قانون الصحافة والنشر وقانون حماية المعذبين.

3- عدم قدرة المجلس في:

أ. وقف برنامج تغيير التركيبة السكانية الهادف لتشويه وإخفاء الهوية الحقيقية والأصيلة لشعب البحرين وكذلك التحكم في السلطة التشريعية.
ب. استرداد الأراضي العامة والجزر التي استولت عليها النخبة الحاكمة بغير وجه حق وحرمان المواطنين منها.
ت. وقف تدمير البيئة البحرية وثروتها الوطنية من خلال دفان البحر وردمه والذي تديره النخبة الحاكمة (بلغت مساحة الأراضي التي تم ردمها في فترة المجلس حوالي 80 كيلومتر مربع أي أربعة أضعاف جزيرة المحرق).
ث. مناهضة الفساد والفاسدين في الدولة ووقف نزيف ثروات البلاد الى جيوبهم.
ج. استرداد السواحل العامة التي استحوذت النخبة الحاكمة على 97% منها.
ح. وقف خصخصة الثروات والخدمات العامة كالنفط والكهرباء والمواصلات، والتي تصب في صالح النخبة الحاكمة.

4- استعمال المجلس لـ:

أ. تعميق برامج التمييز الطائفي وتبني سياسة تمزيق المجتمع البحريني طائفياً.
ب. اعاقة التوجهات الشعبية الرامية لتحسين الوضع الحقوقي للمواطنين.
ت. استصدار قوانين تنتهك الحقوق والحريات العامة (انظر أعلاه) وتمكين الحكم بالقانون وليس حكم القانون.
ث. شرعنة لسرقات المال العام من خلال التغطية عليها عبر ديوان الرقابة المالية، وعبر خصخصة المال العام، وتكوين شركات خاصة باسم رعاية المال.
ج. تأصيل باب الضرائب دون السماح لتفعيل التمثيل الشعبي المستند على ذلك، ومنها استقطاع 1% ضد التعطل، والتأمين الاجتماعي.

وحتى لا

- يتم إقرار وتأصيل كتابة الدستور وتغييره بشكل منفرد ودون الإرادة الشعبية كما قام به الحاكم في 14 فبراير 2002م.
- يتم اتخاذ القرارات المصيرية باسم الشعب وبتوقيعه ودون رضاه.
- يتم القبول عملياً بمصادرة الإرادة والتمثيل الحقيقي في هذا البلد.
- يفرض الرضا بمخرجات انتخابات محسومة النتائج يتم تزويرها عملياً من خلال الدوائر المرسومة واستعمال المجنسين.
- يتم تحويل المطالبة بالمشاركة في الثروة وصناعة القرار- من خلال بعدي التشريع والرقابة الشعبية- الى السعي وراء خدمات محدودة يتحكم فيها الحكم ويتكرم بها، معززاً بذلك مفهوم المكرمات ودور الدووابن ومجالس الوزراء، ومكرساً للبعد الطائفي والتمايز العائلي والنخبوي.

وحيث:

- ثبت بالتجربة والبرهان، عدم قدرة المجلس المنتخب على احداث تغييرات جوهرية تمس سلطات التشريع والرقابة للمنتخب، وعدم القدرة على اختيار الحكومة وانتخابها ومحاسبة رئيس الوزراء وأعضاء حكومته بشكل يفضي لحجب الثقة عنهم وعن الحكومة.
- أن المشاركة الحالية بدور غير مؤثر يقود لدور شعبي في صناعة القرار تعمل على تعطيل واطالة أمد التغيير والإصلاح الحقيقي والشامل في أبعاده السياسية والإقتصادية والحقوقية.

وبناءاً على ما سبق، فإن الموقف من الإنتخابات التشريعية والبلدية القادمة هو المقاطعة وعدم المشاركة، ولهذا ندعو الى:

1- الامتناع عن المشاركة في الإنتخابات القادمة- ترشحاً وانتخاباً ودعماً.
2- تفعيل برامج المقاطعة الشعبية الواسعة لكل صور الإنتخابات القادمة عبر برنامج متواصل حتى تتحقق المطالب وفي مقدمتها صياغة دستور ديمقراطي عصري عبر ممثلي الشعب كما جاء في العريضة الأممية ذات الـ82 ألف توقيع.

وما ضاع حق وراءه مطالب،،،

حركة الحريات والديموقراطية "حق"
حركة أحرار البحرين
الموافق:3 أبريل 2010م

جلسة إستماع بالكونجرس الامريكي
لمناقشة التعذيب وإنتهاك حقوق الإنسان في البحرين

الذين حضروا جلسة الاستماع كشهود :

1 -- جو ستورك ، منظمة مراقبة حقوق الإنسان

2 -- ستيفن مكينيرني ، مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط

3 -- محمد الأنصاري ، جمعية البحرين للحريات العامة (من الحكومة)

4 -- كينيث كاتزمان ، المتخصص في شؤون الشرق الأوسط -- مكتبة الكونجرس

5 – كاتي زوجلين ، دار الحرية

جلسة الاستماع كانت برئاسة عضو الكونغرس جيمس ماكغوفرن ، الذي هو الرئيس المشارك لتوم لانتوس لحقوق الإنسان (TLHRC) ، وعضوة الكونغرس دونا ادواردز التي هى عضوة في TLHRC. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن عضو الكونغرس ماكغوفرن انه الرئيس المشارك للجنة ، وعليه أن يحضر ، لهذه المسألة تم رفع الموضوع إلى الدوائر العليا بين القيادات في الكونغرس. وبعبارة أخرى ، عليه أن يأتي بوقائع واضحة على ان هناك قلقا شديدا حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

بدأت جلسة المحاكمة في الساعة 12 ظهرا وانتهت عند الساعة 13:45. وكان هناك حضور كثير جدا إلى حد أن بعض الناس كانوا واقفين للإستماع لانه لم تكن الكراسي بما فيه الكفاية. أيضا ، كان العديد من العاملين من أعضاء الكونغرس من الحضور ، وكانوا منهمكين باستمرار بتدوين الملاحظات.

بدأت جلسة الاستماع مع ملاحظة قصيرة من **قبل عضو الكونغرس جيمس ماكغوفرن** اعرب فيها عن قلقه إزاء التطورات السياسية الأخيرة في البحرين وخصوصا في مجال التعذيب وتراجع قوة تأثير نشطاء السياسة البحرينية بسبب حكومة البحرين. كما أشار إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تدخل في حوار صريح ومفتوح مع حلفائها ضد استخدام التعذيب كسياسة في البلاد. ووصف عضو الكونغرس ماكغفرن البحرين باعتبارها الدولة التي تتخذ خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح ، ثم اثنين أو حتى بعض الاحيان ثلاث خطوات الى الوراء نحو الاتجاه الخطأ والتسلط. واشار إلى التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية حيث التجاوزات من قبل قوات الأمن البحرينية ضد المتظاهرين وكانت علامة واضحة لوجود التعذيب. وأعرب عضو الكونغرس ماكغفرن عن قلقه إزاء الاتجار بالبشر في البحرين وحقوق العمال المهاجرة في البلاد. وختم تصريحاته أن الهدف من هذه الجلسة هو تثقيف أعضاء الكونغرس على ما يجري في البحرين ، وكيف أن الكونغرس الولايات المتحدة يمكن أن يعالج هذه المسألة من أجل تحسين الوضع ووضع حد لاستخدام التعذيب في البحرين.

بعد ذلك ، أعطت **عضوة الكونغرس دونا ادواردز** تصريحاتها التي أوضحت قلقها الشديد إزاء عدم احترام حقوق الإنسان ، واستخدام التعذيب في البحرين. وأشارت أيضا إلى أنها سافرت إلى البحرين مرتين ، كجزء من واجباتها باعتبارها عضوة في الكونغرس ، وزارت أفراد من الجيش في القاعدة في البحرين. وأشارة عضوة الكونغرس ادواردز أن هذا الموضوع مهم جدا لان هناك العديد من الهيئات قد اتصلت بها وطلب المساعدة منها من أجل حماية حقوق الإنسان في البحرين. في نهاية الملاحظات التمهيدية أشارت إلى أن تقرير هيومن رايتس ووتش بعنوان "التعذيب يبعث من جديد ، إحياء سياسة الإكراه الجسماني أثناء الاستجواب في البحرين" سبب لها القلق الشديد. وقالت انها تتطلع الى هذه الجلسة لتسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في البحرين. بعد ذلك ، قدمت الضيوف جميعا وطلبت من جو ستورك من منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن يبدأ ملاحظاته.

جو ستورك ، منظمة مراقبة حقوق الإنسان

بدأ السيد جو ستورك تصريحاته بالقول انه كان يعمل على القضايا المتصلة بالبحرين لفترة طويلة وزار البلاد مرات عديدة فيما يتعلق بعمله في هيومن رايتس ووتش.و بعد تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة على الحكم في البحرين التي بدأها بالإصلاحات السياسية التي في ظاهرها الخارجي شيء مرحب به ويثير الاعجاب. لكن ، مع تقدم السنين أصبحت الحقيقة تبدو مختلفة كثيرا عن ما في بداية البرنامج السياسي في ما أنه سوف يأخذ البلاد من تغيير. وبالتالي ، فإن حكومة البحرين حصلت على الأنجاز المجاني لبعض الوقت بسبب أنها تدعي أنها اعتمد إصلاحات سياسية حقيقية. ومع ذلك ، فإن الواقع مختلف تماما. لذلك ينبغي لحكومة البحرين إحياء الزخم في الإصلاحات السياسية الحقيقية ، ويجب على الولايات المتحدة الضغط ببعض التدابير العملية لإحداث تغيير في الوضع في البلاد. كنت في البحرين في يونيو / حزيران عام 2009 لمقابلة بعض السجناء الذين أفرج عنهم مؤخرا من السجن بتهم مختلفة

التتمة صفحة 5

جلسة إستماع - تتمة ص 4

تتراوح ما بين الإرهاب إلى تغيير نظام الحكم. تلقينا شهاداتهم وتقارير طبية مختلفة التي تشير إلى إصابات جسدية ، ونحن (هيومن رايتس ووتش) قد خلصنا إلى أن التعذيب قد استخدم بكثافة في البحرين من قبل الحكومة منذ عام 2007 ضمن أساليب الاستجواب مع المعتقلين السياسيين. وبالإضافة إلى ذلك ، فشلت الحكومة البحرينية في التحقيق في حوادث التعذيب العديدة و التي في كثير من الحالات تؤدي إلى الاعتداء الجنسي والعنف والتهديد باغتصاب أفراد الأسرة مثل الزوجة والأم ، أو الأخت. وكان واضحا أن التعذيب الذي إستخدم كان يهدف إلى إلحاق الألم والمعاناة على المعتقل السياسي. وأضاف السيد جو ستورك : أن التعذيب هو جريمة خطيرة جدا ويحاكم عالميا ، وحكومة البحرين ينبغي أن تنظر بجدية في التحقيق في هذه الحالات العديدة من التعذيب. ولذلك ، التعذيب مرة أخرى جزءا من السياسة الرسمية في البحرين. لذلك على حكومة الولايات المتحدة أن تدخل في حوار خاص وعلاني مع حكومة البحرين وتظهرها واضحة على أن لا يمكن تحمل وجود التعذيب حتى لو جاء من حليف كالبحرين. أيضا ، يجب على الكونغرس بذل المزيد من الجهد في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك ، ينبغي ان يوصل لملك البحرين شخصيا والتحدث معه وطلب تدخله لوقف التعذيب في البحرين حيث ما زالت البحرين تحكمها حكومة استبدادية.

ستيفن مكينيرني ، المشروع للديمقراطية في الشرق الأوسط

ركز السيد Stephen McInerney على الحق السياسي والانتخابات المقبلة في البحرين. وأشار إلى أنه ليس صحيحا الغالبية العظمى من المواطنين في البلاد ، يعتقدون أنهم حتى لو شاركوا في العملية السياسية ، أنهم لا يشعرون بأن التغيير سيحدث ، بسبب التلاعب في أصواتهم من جانب الحكومة. وهذا اتجاه خطير ويحتاج إلى معالجة. و حكومة البحرين قادرة على استخدام الديمقراطية في ميزتها في السيطرة على المجتمع ، وتعزيز سلطة الحكومة. وبعبارة أخرى ، وباسم الديمقراطية سوف لا يكون لديك الحقوق السياسية حتى لو شاركت في التصويت في الانتخابات لأن لدينا السيطرة بالفعل على واحدة من الهيئتين التشريعية (الشورى) . أيضا ، تحركت الحكومة البحرينية نحو تشكيل منظمة غير حكومية تابعة لها (GNGO)للسيطرة على الأنشطة السياسية في البلاد. كذلك ، سنت الحكومة بعض القوانين المتخلفة و السيئة والتي تعيق اي تقدم مثل قانون الجمعيات السياسية. الأحزاب السياسية ممنوعة ولكن القانون يسمح للجمعيات السياسية ، ومؤخرا تم منع دخول أن دي أي ، لأنهم سوف يجتمعوا مع بعض النشطاء السياسيين الذين لا تحبذهم الحكومة ؛ خطوة من هذا القبيل تعطي دلالة واضحة على الاتجاه الذي تسير البلاد نحوه وهذا هو اتجاه ينذر بالخطر. الحكومة لم تحدد بعد موعدا للانتخابات البرلمانية ، وهذا في حد ذاته مصدر قلق بسبب وجود تاريخ معلن أمر ضروري للمنظمات الخارجية لتأتي الى البحرين لمراقبة الانتخابات. كذلك ليس هناك فصل بين السلطات ، والملك لديه السلطة الأولى والأخيرة في هذا البلد حتى البرلمان لا يمكن أن يسن قوانين أو مناقشة القوانين المقترحة ما لم يتم الموافقة عليها من قبل الحكومة. لذلك ليس هناك سلطة حقيقية في الهيئة التشريعية للتشريع. وأعتقد أن الانتخابات التي جرت في البحرين لن تجلب إصلاحات حقيقية أو حقوق سياسية حقيقية في البلاد ، والتي تؤدي الي التشكيك في التزام الحكومة البحرينية إلى الإصلاحات السياسية والحقوق السياسية.

Katie Zoglin، دار الحرية

نحن في دار الحرية خفضنا البحرين من حرة جزئيا إلى غير حرة. ركزت السيدة Zoglin ملاحظاتها على حقوق المرأة ، والاتجار بالبشر ، والعنف المنزلي. وشجعت الحكومة البحرينية إلى النظر جديا في تحسين وضع المرأة في البلد وخصوصا عندما يتعلق الأمر الى العنف الأسري ضد النساء. وقلق آخر لديها عدم وجود التزام جدي من قبل حكومة البحرين عندما يتعلق الأمر الاتجار بالبشر وكيف أن المشكلة مازالت موجودة هناك في البلد.

كينيث كاتزمان ، المتخصص في شؤون الشرق الأوسط -- مكتبة الكونغرس

قدم السيد كاتزمان Kenneth Katzman من مكتبة الكونغرس تقريرا إلى اللجنة لإدراجه في المحضر. ثم بدأ شهادته بالإشارة إلى حقيقة أن هناك تلاعب خطير في الجنسية يجري في البحرين . و الاعتقالات والتعذيب الأخير لن يساعد على الاستقرار، و سوف يثير الأهتمام والقلق في ما هو موجود في البحرين .وفي بعض الحالات تؤدي الانتهاكات إلى آهات خطيرة أو موت . الشيعة تمثل الأغلبية في البلاد . ولكنهم محرومون من حقوقهم ، بالاضافة إلى ان الحكومة دائما ما تستخدم تهديد إيران للضغط على الشيعة باستمرار على الرغم أن البحرين قد وقعت عدة اتفاقيات في مجال الطاقة والغاز مع إيران . البحرين هي الدولة الوحيدة من غير الأعضاء في حلف الناتو أن يعد حليفا رئيسيا للولايات المتحدة. بجانب أسطولنا البحري الخامس الذي يتمركز في البحرين ، تتمتع الولايات المتحدة بحصولها على تسهيلات قاعدة الشيخ عيسى الحربية التي كانت مرفق مساعد كبير في الحربين الأخيرتين ؛ أفغانستان وعملية حرية العراق. أيضا ، بوصفها حليفا رئيسيا من خارج حلف شمال الاطلسي العسكري . البحرين تلقي مساعد أمنية من الولايات المتحدة. وينبغي أن ننتقد الحكومة البحرينية في سجلها في مجال حقوق الإنسان وأن يكون مفتوح وصريح. البحرين تسعى دائما لمساعدة الولايات المتحدة في تحديث المعدات العسكرية القديمة ولكن عندها مشكلة مع دولة قطر المجاورة لها.

مشكلة التعذيب في البحرين

جو ستورك
March 31, 2010

البحرين واحدة من تلك الدول العربية، مثل المغرب والأردن، حيث خلف الابن والده على ولاية العرش قبل عقد من الزمن أو أكثر، وبشّر هؤلاء الأبناء بالإصلاحات، إلى جانب وعود بالاحترام الكامل للحقوق الإنسانية الأساسية. ومع ذلك، كشفت هذه "الملكيات الإصلاحية" كافة، عن وجود حدود حقيقية لحماستها الإصلاحية في مناطق أساسية، مثل القضاء على التعذيب وإساءة معاملة المشتبَه بهم أمنياً.

وقد تميزت البحرين من بين هذه الدول لأنها نجحت، وفقاً للأدلة المتوفرة، في وضع حد لاستخدام التعذيب خلال جزء كبير من العقد الماضي. هذا الواقع يجعل من الأكثر إحباطاً أن يترتب علينا نشر تقاريرنا المتضمّنة أدلة على أن التعذيب لغاية انتزاع الاعترافات، قد عاد الآن إلى مقر الإدارة العامة للتحقيقات والمباحث الجنائية في البحرين، وهي فرع من وزارة الداخلية.

وكنت قد أمضيت أكثر من أسبوع في المنامة في أوائل شباط/فبراير، حيث عقدت منظمة هيومن رايتس ووتش مؤتمراً صحفياً لإطلاق تقريرها عن التعذيب، الذي كنت قد ساعدتُ في إعداده وصياغته. ولم يكن مثل هذا الحدث ممكناً قبل 10 سنوات أو 15 سنة مضت، وهو يشكل شهادة على دوام بعض الإصلاحات، وعلى مثابرة الناشطين البحرينيين في مجال حقوق الإنسان.

وبذلك، أدحض أي زعم بأن البحرين قد عادت إلى "الأيام القديمة السيئة"، عندما كان انتقادُكَ للحكومة يفضي إلى طردك من عملك (إذا كنت محظوظاً كفاية ليكون لك عمل)، وإلى قضائك فترة مطوّلة في السجن بعد محاكمة غير عادلة في محكمة أمنية حكومية. الآن، أصبحت المحاكمُ الحكومية الأمنية في البحرين جزءاً من التاريخ بحمد الله، وأصبح هامش حرية التعبير أفضل مما كان عليه، ولو أنه ليس عظيماً. ولكن، ماذا عن التعذيب؟ ولماذا عاد هذا البلاء المريع مرة أخرى ليصبح مشكلة في البحرين.

في لقائنا الذي تم بُعيد مؤتمرنا الصحفي، أخبرني وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، أن الوزارة تحقق في كل المزاعم حول حدوث انتهاكات، وأنها سوف تفعل ذلك مرة أخرى. لكنّ أيّاً من وزارته أو وزارة العدل لم تستجب لطلبنا، قبل أشهر، معلوماتٍ عن أي تحقيقات تجري حول مزاعم التعذيب، ولم يستطع أي مسؤول حتى هذا الوقت ذكر حادثة مفردة من هذا القبيل.

بعد أن ظهر تقريرنا المذكور، أصدر وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة تصريحاً يقول فيه إن الحكومة سوف تحقق في هذه المزاعم، وتتخذ "الإجراءات الضرورية" في حال وجدت انتهاكات. لكن التصريح العام لوزارة الداخلية أنكر تماماً حدوث أي تعذيب، وقال إن مثل هذه المزاعم تأتي نتيجة دوافع سياسية، وأن منظمة هيومن رايتس ووتش لم تقدم أي دليل يؤيد هذه المزاعم، كما جاء في تصريح وزارة الداخلية.

تكوّنت أدلتنا، بالإضافة إلى شهادات الضحايا المنسجمة التي رصدناها، من وثائق محاكم وتقارير صادرة من أطباء الحكومة، والتي كشفت كلها وبثبات أدلة، عن وجود إصابات تتفق في وصفها مع مزاعم المعتقلين السابقين، الذين أفادوا بأنهم كانوا يُعلّقون في أوضاع مؤلمة ويتعرضون للضرب. كما زعم الكثيرون منهم أيضاً بأنهم قد تعرضوا للتعذيب باستخدام الصدمات الكهربائية.

إن الإخفاق الذريع للسلطات البحرينية حتى الآن في التحقيق في هذه المزاعم، يعود إلى جوهر السبب في أن يطل التعذيب برأسه البشعة مرة أخرى. فلعقود عدة خلت، كانت البحرين تستحق سمعتها كبلد يمارس التعذيب بشكل نهجي، لكنها استطاعت العام 2005 أن تزعم، محقةً، أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، بأن هذه الممارسة لم تعد موجودة هناك.

كانت تلك سنوات تتسم بهدوء سياسي نسبي. لكن احتجاجات الشوارع بسبب تمييز مزعوم يمارَس ضد مجتمع الأغلبية الشيعية في البلد، أصبحت أكثر تكراراً منذ العام 2007 ، وتحولت غالباً إلى صدامات مع قوات الأمن. وكان ذلك هو الوقت الذي بدأنا نسمع فيه، بتكرار مقلق، مزاعم عن وجود إساءات منهجية. وقد أحال بعض المدّعين العامين أولئك الذين يقدّمون تلك الشكاوى بالتعرض للإساءة، إلى فحوصات طبية يجريها أطباء حكوميون تابعون لمكتب المدعي العام. ومع ذلك، كان مدّعون عامون آخرون يُخفقون بإصرار في تحمّل مسؤولياتهم وفق القانون البحريني في ما يتعلق بهذه الإحالات، مثل هذه الإحالات، وحسب معرفتنا، فإن المدعي العام، بوصفه رئيس هيئة الادعاء العام، لم يتحمل مسؤولياته ولو في قضية واحدة وفق القانون، فيأمر بإجراء تحقيق جرْمي في هذه المزاعم. وتستمر هذه الإساءات بالحدوث في ظل الحصانة المقيمة التي تتمتع بها هذه الانتهاكات الخطيرة.

في لقائي مع وزير الداخلية الشيخ راشد، أكد الوزير الحاجة إلى وجود الانضباط في المجتمع، مشيراً إلى التزام مسؤولي فرض القانون بحماية الأرواح والممتلكات في وجه اضطرابات الشوارع. وأجبت أنني أتفق معه تماماً على ذلك، وأن غياب الانضباط والمسؤولية هو السبب الكامن وراء إعادة انبعاث التعذيب، حيث يلجأ ضباط الأمن إلى التكتيكات القديمة بغية الحصول على الاعترافات بأي تكلفة.

ينبغي لهذا الأمر أن يتغير، ويجب أن يأتي التغيير من القمة.

الإصابات جراء الضرب والتعذيب

■ أحمد البصري.. إصابة مباشرة في عينة اليمن

إعتقال شاب من قبل فرق الموت الخليفية

لنقتلع معا مملكة الصمت، لكي نحيا احرارا

في مملكة الصمت ممنوع ان تتكلم، ان تحتج، ان تعارض، ان تقاوم، ان تبث معاناتك، ان تتأوه عندما يعذبك المحتلون، ان تسعى لتحرير بلدك من الاحتلال الخليفي الغاشم، ان تطالب بفرصة العمل، او تشكو حرمانك من السكن، ان تصرخ عندما يسعى المحتل لاستبدالك بالمستوطنين الجدد الذين جاء بهم من كافة أصقاع الارض. في مملكة الصمت لا صوت يعلو فوق صوت النفاق والمجاملة والمداراة والمسايرة وتقبيل الانوف، والكذب المتبادل. في مملكة الكبت تقمع الانسانية، وتضيع الحقوق وتهتك الحرمات، وتنتهك الاعراض، وتستباح الحرمات، ويطارد الاحرار. في مملكة الحرمان، يصبح الطاغية الآمر الناهي، فذاته مصونة، وقراره نافذ، ودستوره قرآن لا يعارض، وكلمته مقدسة وان كانت تنطق كفرا وفسادا. في مملكة الاحتلال لا مكان لأهل البلاد الاصليين، ولا اعتراف بثقافة خاصة بهم، ولا حرمة لمساجدهم التاريخية، ولا اعتراف بثقافتهم التي سبقت الاحتلال الغاشم. في مملكة النفاق، يسخر الدين لخدمة الاحتلال والطغيان والاستبداد، فكل شيء مؤمم، حتى المعتقدات والعادات والمروؤثات، فلا حق

في مملكة الارهاب الخليفي يستحيل ان تتغير عقلية الاحتلال والقرصنة والنهب والسلب

لغير المحتلين في بث ما يريدون عبر وسائل الاعلام المملوكة للمحتلين، ولا مجال لطرح شيء مخالف لما يريده الظالمون. في مملكة العدوان يتحكم اللصوص في ثروات البلاد، فالارض والبحر والسماء ملك لهم، وثروات البلاد منهوبة بأيديهم، يتصدقون بشيء نزر منها على من يدافع عن اجرامهم، ويحرمون اصحابها الحقيقيين من الاستمتاع بشيء منها.

في مملكة الارهاب الخليفي يستحيل ان تتغير عقلية الاحتلال والقرصنة والنهب والسلب. فالطاغية يصر على انه الذي "يحيي ويميت"، ولا أحد يستطيع ان ينازعه. الطاغية يصدر أمره لقضاته بـ "تبرئة" سجناء كرزكان بعد ان اصبح سجنهم وبالا عليه وعلى نظام حكمه الجائر. وما يلبث ان يغير رأيه فيصدر أمرا آخر باعادة سجنهم، ما السبب في ذلك؟ انهم قاموا بامرين: اولهما انهم اعتبروا تبرئتهم حقا قانونيا وطبيعيا لهم لانهم ببساطة لم يقترفوا ما نسبته اجهزة التعذيب اليهم. وثانيهما: انهم تحدثوا عما تعرضوا اليه من تعذيب وحشي على ايدي زمرة المحتلين وجلاديهم وزبانيتهم.

تكلم بعض هؤلاء لمنظمات دولية، وهو امر مخالف لقوانين مملكة الارهاب الخليفية. فصدر عن ذلك تقرير دامغ كشف عيوب آل خليفة امام العالم، وأحرجهم امام اصدقائهم في واشنطن ولندن. فكيف يجرؤ هؤلاء البحرانيون على "كشف المستور"؟ فبعد قر ر "العفو" قرر الطاغية سحب ذلك القرار واستبداله بقرار "إدانة" ضد الابرياء هذا الاجراء الخليفي لن ينتهي ما دام هؤلاء المجرمون متربعين على كرسي الحكم، يتحكمون في البلاد والعباد، ويلعقون دماء الابرياء ويمزقون اجسادهم، ويرقصون على آلامهم. انها ثقافة المحتل الذي يرى في القوة المادية وسيلة فاعلة لفرض الامر الواقع، خصوصا مع وجود بعض النفوس القابلة للاستحمار والاستبعاد. جريمة أبناء كرزكان انهم رفضوا ذلك الاستحمار والاستعباد، وشمخوا برؤوسهم لدى مغادرتهم زنزانات التعذيب، ورفعوا اشارات النصر امام الملأ، واعتقدوا ان تبرئتهم "حق" لهم. فهم، في نظر رؤوس الاجرام الخليفي، مذنبون بحق "ولي النعمة" و "صاحب الجلالة"، و "صاحب الذات المصونة" و "رئيس السلطات الثلاث" وبالتالي يستحقون العدوة الى زنزانات التعذيب مجددا، لينالوا ما يستحقونه من عقوبة، تماما كما يفعل المحتلون الصهاينة بحق ابناء فلسطين.

ويستحق الشاب محمد المسقطي، وزملاؤه في الجهات الحقوقية الناشطة، العقوبة ايضا لجرأتهم على تحدي ارادة المحتلين وقوانينهم ودستورهم المفروض بالقوة والقمع. المسقطي هذا سمح لنفسه ومن معه بالدفاع عن حقوق الانسان، بدون موافقة المعذبين والمحتلين واللصوص، وما أكبرها من جريمة في مملكة الارهاب. فأصدر الطاغية قرارا اوليا بتغريمه مبلغا كبيرا عسى ان يكون ذلك رادعا له عن ارتكاب المزيد من التحدي. وقبله، تم تقديم الناشط الحقوقي، عبد الهادي الخواجة، لمحاكمة صورية لانه سمح لنفسه بمناقشة احد المعذبين في المطار، وهو أحد ماسحي أحذية الخليفيين المجرمين، فكان عقابه التنكيل والادانة، لان عبيد آ لخليفة يجب ان يعاملوا كسادة وليس كعبيد. هؤلاء المحتلون يسعون للقضاء على مشاعر الحرية والشرف والإباء والشموخ في نفوس البحرانيين، وهي صفات متوارثة عبر الاجيال، لن يستطيع الاحتلال الخليفي المقيت القضاء عليها، ولو أسال الدماء انهارا. هؤلاء المجرمون، ستدور الدوائر عليهم بعون الله، ويجدون انفسهم امام العدالة الالهية التي لا تظلم احدا والتي لا يفلت مجرم منها قط. انه صراع مرير بين البحرانيين، خصوصا ابطال الساحة الذين لا يترددون في رفص اصواتهم كل يوم احتجاجا ضد التنكيل والاهانة والاحتلال، لا يخشون في ذلك لومة لائم، ولا يتراجعون شعرة عن مواقفهم برغم سعي البعض لوقف الحركة الاحتجاجية المشروعة بأي ثمن.

هؤلاء الشباب الذين يتحدون قبضة الاحتلال الخليفي يستحقون الدعم والنصرة بدون حدود: وان استنصروكم، فعليكم النصر. هؤلاء المظلومون الذين يجدون بلادهم محتلة من الخليفيين ومن معهم من المستوطنين، يجدون انفسهم مستهدفين في حرب شعواء لانهاء وجودهم المادي والمعنوي بدون حدود، خصوصا بعد ان فام المحتلون بمحاصرة مناطقهم من جميع الجهات البحرية، وغيروا اسماء مناطقهم التاريخية، وأزالوا الكثير من معالمها الثقافية والمعمارية، ودمروا البنية الاجتماعية بزرع المستوطنين الاجانب في كل مدينة وقرية. هؤلاء الشباب يعلمون ان مستقبلهم على ارض اوال اصبح مهددا بعد ان قرر زعيم عصابة الاحتلال تغيير التركيبة السكانية بشكل نهائي وفق قرار يعتقد انه لن يتراجع عنه. حرب الابادة هذه اصبحت حقيقة تدعمها الحقائق والوثائق، ولن تستطيع الاجراءات الخليفية الاخرى التعتيم عليها. أبطال الشارع هؤلاء هم اوعى الناس بالجرائم الخليفية، وينظرون الى المشروع السياسي الخليفي انه مشروع متكامل يتألف من بنود عديدة اهمها فرض دستور الغى الشعب من الشراكة السياسية الحقيقية، وأقصاه عن المشاركة في كتابة الدستور بأيدي ابنائه، التغيير الديمغرافي والانتخابات المفرغة من المضمون، والتعذيب المروع لمن يعارض

حرب الابادة هذه اصبحت حقيقة تدعمها الحقائق والوثائق، ولن تستطيع الاجراءات الخليفية الاخرى التعتيم عليها

المشروع، والاستيلاء على الاراضي لتسهيل عملية "الترانسفير" التي تهدف لاقصاء المواطنين عن ارض الآباء والاجداد، والتهميش المتعمد للسكان الاصليين (شيعة وسنة). هؤلاء الشباب ينطلقون في مواقفهم واحتجاجاتهم على اساس ان هناك خيارا واحدا فقط: ان يقبلوا المشروع برمته، او يرفضوه برمته، وان من يقل جزءا فقد قبل المشروع كله، من هنا يشعر هؤلاء الشباب ان احتجاجاتهم انما هي مساهمة متواضعة للدفاع عن النفس، وانهم يتحركون باذن قرآني واضح: أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، وان الله على نصرهم لقدير". وهكذا تتواصل المسيرة عبر الاجيال، يلتحق بها من وفقه الله لنيل شرف الموقف، ويتخلى عنها من ليس كذلك، ودعاؤنا لجميع البحرانيين الاصليين (شيعة وسنة) ان ينالوا شرف الموقف، ويلتحقوا بمسيرة التحرير من هذا الاحتلال الغاشم، وان لا تنطلي عليهم الحيل الخليفية الماكرة، لانها صادرة عن جهة عدوة للبحرين واهلها بدون استثناء.

البحرين على كف عفريت - تتمة ص 1

لتستطيع ايصال رسالتها الى العالم من حولها، بالاضافة الى احترام النشطاء وليس قمعهم. ان استهداف المسقطي نال من مصداقية النظام بشكل كبير، ولم يعد قادرا على اقناع احد من المقربين اليه بحكمة ذلك الموقف.

امام هذه الحقائق، ما جدوى اقامة انتخابات صورية لمجلس الشورى الذي لا يملك اية تشريعات للمحاسبة والرقابة؟ ما معنى اجراء انتخابات اذا كانت المجالس التي تضمهم عاجزة عن تقديم سؤال واحد لوزير معني بملفات حقوق الانسان؟ فالمعروف ان بعض اعضاء هذه المجالس قدم استفسارات حول التعذيب وسوء المعاملة. لقد مرت ثمانية اعوام على تجربة المجالس الصورية التي ينتخب نصف اعضائها، وما تزال التجربة مرة المذاق، فيما لا يزال الطاغية متربعا على كرسي الحكم، يستمع انات الثكالى ويتلذذ بصوت الموت وهو يحصر ارواح الشهداء. صحيح انه سمح باجراء انتخابات، ولكن ما جدوى تلك الممارسة اذا لم تؤد الى وضع جديد يمارس المواطنون فيه حياتهم احرارا من جهة وشركاء في صنع القرار السياسي والاداري من جهة اخرى؟ فمنذ ان ورث الحاكم الحالي الكرسي من ابيه، ادخل البلاد في مملكة الصمت الرهيبة التي تعمق فيها القمع وتوسعت دائرة الارهاب السلطوي. وما جرى في الايام الاخيرة من محاصرة القرى الشيعية كشف للجميع عمق حقد الحاكم الحالي وطغمته. فمن كرزكان الى سترة عاش المواطنون ايام تحت الحصار والارهاب، فقوات الشغب الاجنبية وفرق الموت تحاصرهم من كل مكان، يعتقل الشباب والاطفال وتروع النساء بدون وجود ما يستدعي ذلك. لقد اعادت تلك الممارسة الى اذهان المواطنين اساليب استباحة المناطق السكنية خلال الانتفاضة المباركة في التسعينات، وعمقت الشعور الشعبي بكراهية الحكم الخليفي الذي يمارس الاجرام على اوسع نطاق. هذا الاحتلال الغاشم اصبح لا يعبأ بما يتعرض له من شجب دولي، لعلمه بان القوى الغربية الغاشمة التي تحميه لم تعد تعير اهتماما لتلك القرارات. فعندما اقيمت جلسة استماع وتحقيق بمبنى الكونجرس الشهر الماضي حول التعذيب في البحرين، عمد الاحتلال الخليفي لارسال ابواقه للدفاع عن سياسات التعذيب التي يمارسها ضد سجناء الرأي البحرانيين. هؤلاء كانوا مدعومين بفريق عمل كانت مهمته التشويش على اذهان الآخرين بتوزيع المعلومات الخاطئة والترويج لاساليب التعذيب الخليفية.

البحرين تقف امام مفترق طرق حاد. بين ان تعود الى حضيرة الدول المتحضرة التي تمارس قدرا من الديمقراطية وتحترم حقوق مواطنيها واقامة حكم القانون المؤسس على الارادة الشعبية، او الاستمرار في الطريق الذي يؤدي الى الهاوية باستهداف النشطاء والامعان في انتهاك حقوق الناس ونهب الثروات العامة بدون خشية من محاسبة احد او وازع من ضمير. هذه التطورات تأتي في الوقت الذي يستعد فيه الخليفيون لتكريس سلطتهم وتعميق قبضتهم الشرسة على مقاليد الامور في هذه البلاد. فالانتخابات المقبلة لنصف اعضاء مجلس الشورى خطوة اخرى على طريق فرض الامر الواقع بالقوة، واجبار المواطنين على الموافقة على النهج الخليفي الموغل في القمع والاستبداد. وبعد اربع سنوات اخرى من التجربة السياسية الفاشلة ادرك المواطنون عدم جدوى الانخراط في مشاريع الاحتلال باي شكل من الاشكال. ولذلك اسبابه التي منها الامتناع عن توفير الشرعية لنظام احتلال يرفض الاعتراف بوجود شعب اصلي كان يقطن البلاد قبل مجيء الخليفيين، ومنها ايضا تعمق الشعور بالندم لدى من شارك في الانتخابات السابقة التي لم تؤد الا الى المزيد من التهميش والاستحمار والاستضعاف. هذه المرة سوف يحسم الاحرار موقفهم ويمتنعوا عن المشاركة في تقديم شهادات زور لنظام يستحق بدلا من ذلك المقاومة والحصار والاحتقار. من هنا نقولها بثقة الايمان المطلق، بان الانتخابات الصورية هذه المرة لن تكون كسابقتها، ولن توفر للنظام المحتل الشرعية التي يبحث عنها. فما دام هالك احرار وابطال ومؤمنون فلن ترتفع راية الباطل ولن يكون للطغاة اثر في حياة المؤمنين والمستضعفين والشهداء.

إعتصام إحتجاجي للمعارضة

اقامت المعارضة في واشنطن بعد المشاركة في جلسة الاستماع في الكونجرس بخصوص انتهاكات حقوق الانسان في البحرين وممارسة التعذيب .إعتصاما إحتجاجيا أمام سفارة حكومة آل خليفة في واشنطن إحتجاجا على سياسة التعذيب الممنهج ، وغياب الدستور المعبر عن إرادة الشعب البحراني الأصيل . فقد رفعت اللافتات والشعارات المنددة بسياسة حكومة الشيخ حمد آل خليفة ، وطالب المتظاهرون بوقف التعذيب الممنهج ضد النشطاء ، وعدم إستخدام الرصاص (الشوزن) ضد المتظاهرين المطالبين بحقوقهم ووقف الإبادة ضد الشعب البحراني الأصيل .

أحـــرار

مـهـمـا اشـتـدَّ حِصـار
حـتَّـى لـو كـانَ جِـدار
لـو كـانَ لـهـيـبـاً مـن نـار
أحـرارا نـبـقـى أحـرار
كـالسِّـبـطِ وحـيـدرةَ الـكـرّار
شِـيـبَـاً شُـبَّـانـا وصِـغـار

مهما أسرفَ في القتلِ الأشرار
مـهـمـا قـال سـفـيهٌ، مـهـمـا جـار
إنْ طـالَ الـلـيـلُ بـظـلـمـتـهِ
فـصـبـاحُ الشَّـعـبِ أعـلـنَ ثـار

أقـسـمـت بـربـي الـجـبـار
قـسـام الـجـنـة والـنـار
أن أصـرخ ضـد الـكـفـار
أن أدعـم كـل الأحـرار
أن أرفـض عـهـد الـفـجـار
وأحـرر مـن قـبـضـتـهـم داري

شَـوزنُـهُـم مـا أوقـفَ نـبـضـي
لا زلـتُ بـدربـي أمـضـي
بـجـهـادي أحـمـي أرضـي
نـافـلـتـي فـي الـقـلـب وفـرضـي

قـربـانـاً لله وشـعـبـي
ودَمِـي يـروي حُـبِّـي
أهـلـي حـافـظـهـم ربـي
أعـشـقـهـم، دربـهـم دربـي